

Distr.: General  
15 August 2013  
Arabic  
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم  
المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم  
المتحدة للسكان ومكتب الأمم  
المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣  
٩ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، نيويورك  
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت  
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين  
٢٠١٤-٢٠١٥ واستعراض الاحتياطي التشغيلي للمكتب

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (DP/OPS/2013/6) وفي ورقة غرفة الاجتماع (DP/OPS/2013/CRP.1) التي يقترح فيها مستوى منقح للاحتياجات الدنيا للاحتياطي التشغيلي للمكتب. واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في تقديرات الميزانية وورقة غرفة الاجتماع بالمدير التنفيذي للمكتب، الذي قدم معلومات وتوضيحات إضافية.

تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٢ - تتألف تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغة ١٣٩,٢ مليون دولار من ١٣١,٢ مليون دولار في صورة موارد إدارية و ٨ ملايين دولار في صورة اعتمادات محتملة. وفي المقابل، كانت تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ البالغة ١٤٨,٧ مليون دولار تتألف من ١٣٩,٧ مليون دولار في صورة موارد إدارية و ٨ ملايين دولار في صورة اعتمادات محتملة (DP/OPS/2013/6، الفقرة ١٠٣). وتستند الاعتمادات المحتملة إلى تقييم الالتزامات التاريخية وعمليات الشطب التي تمت في العقد الماضي، وتستهدف توفير غطاء مناسب للالتزامات والأخطار المحتملة (المرجع نفسه، الفقرة ١١٤).



٣ - ويتواءم عرض تقديرات ميزانية المكتب للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مع النهج المنسق الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) استنادا إلى مقررات المجلس التنفيذي ٣٢/٢٠١٠ و ١٠/٢٠١١ و ٢٧/٢٠١٢ و ٩/٢٠١٣.

٤ - ومع أن المكتب يتبع في عرض الميزانية نهجا منسقا مع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان، فإن دورة ميزانية المكتب تبلغ مدتها سنتين، بينما تبلغ مدة دورة ميزانية المنظمات الثلاث الأخرى أربع سنوات. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن المكتب يعتبر السنتين أنسب إطار زمني لتخطيط إيراداته وتكاليفه نظرا لأنه يطبق نموذجا في العمل يقوم على التمويل الذاتي. ويذكر المكتب أنه يمتلك في العادة معلومات كافية للتنبؤ بإيراداته خلال السنتين القادمتين؛ ولكنه يرى جدوى أقل في التنبؤ بإيراداته لمدة تزيد على سنتين. ولهذا، يعتبر المكتب أن من الحصافة وضع ميزانية لمدة سنتين فقط. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الفرق الموجود بين دورة ميزانية المكتب ودورة ميزانية كل من اليونيسيف والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان وأن عرض ميزانية المكتب يتواءم، باستثناء هذا الفرق، مع عرض ميزانية تلك المنظمات.

٥ - ويتضمن الجدول ١ من تقديرات الميزانية موجزا للموارد المخصصة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ حسب المجموعات الوظيفية السبع للمكتب، إلى جانب مؤشرات الأداء وما يتصل بها من خطوط أساس وأهداف. ويشير مكتب خدمات المشاريع إلى أن نتائج إدارته وإطار ميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يتواءمان بشكل مباشر مع هيكله العالمي بصيغته التي نقحها وأقرها المدير التنفيذي في مطلع عام ٢٠١٣ (الأمر التنظيمي رقم ١٥ (الإضافة ٢)) المبين في الشكل ١ من تقديرات الميزانية، وأن الهدف منهما هو التمكين من زيادة تنسيق عمليات صنع القرار وتضمين الممارسات الإدارية أدوارا وظيفية رئيسية (DP/OPS/2013/6، الفقرة ٦٩). وترد معلومات مفصلة عن نتائج الإدارة وإطار الميزانية في الفقرات ٧١ إلى ١٠٢ من المرفق ١ لتقديرات الميزانية.

#### الموارد الإدارية

٦ - يشير مكتب خدمات المشاريع إلى انخفاض الموارد الإدارية من ١٣٩,٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى ١٣١,٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٣). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأنه عقب استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/OPS/2012/7، والمرفقات)، غير المكتب هيكله العالمي ليتوافق مع نتائج الاستعراض.

وأدى ذلك إلى تحقيق وفر في موارد ميزانية الإدارة يبلغ ٦ ملايين دولار سنويا. وفضلا عن ذلك، ووفقا للتعريف الواردة في النظام المالي والقواعد المالية لمكتب خدمات المشاريع، بذل المكتب جهودا ممنهجة لتحميل المشاريع التي تربطها به علاقة شراكة التكاليف المباشرة ذات الصلة، مستخدما في ذلك طريقتيه المتمثلة في تقدير التكاليف على أساس النشاط لتحديد الجهود والتكاليف المرتبطة بعمليات محددة، مما ضمن توزيع التكاليف بصورة أدق بين المشاريع. وأدخل المكتب مزيدا من التخفيض في الموارد الإدارية عن طريق الاستعانة بموظفين بموجب اتفاقات التعاقد الفرد (انظر الفقرتين ١١ و ١٢ أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود التي يبذلها المكتب من أجل تخفيض احتياجاته من الموارد الإدارية.

#### الإيرادات

٧ - فيما يتصل بفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حدد مكتب خدمات المشاريع مستوى مستهدفا لإجمالي إيراداته يبلغ ١٣٩,٢ مليون دولار، ويتألف من ١١١,٢ مليون دولار في شكل إيرادات مقدرة من خدمات تنفيذ المشاريع و ٢٠ مليون دولار من الخدمات الاستشارية وخدمات المعاملات و ٨ ملايين دولار في صورة إيرادات متنوعة (DP/OPS/2013/6، الفقرة ٣٠). ويعطي الشكل ٢ من تقديرات الميزانية نظرة مقارنة للإيرادات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ والإيرادات التي تحققت فعلا في الماضي، الأمر الذي يظهر حدوث انخفاض في إجمالي الإيرادات من ١٦٨ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى (ما يقدر ب) ١٤٧ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، بأن الإيرادات التي حققها المكتب كانت عموما بنفس الحجم المبين في الأرقام المتوقعة في سياق تقديرات الميزانية. ويعود المستوى المرتفع بشكل استثنائي لإجمالي الإيرادات في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الضخامة غير المعهودة لحجم المشتريات في تلك الفترة. وبيّن المكتب أيضا الاتجاه السنوي للإيرادات الإجمالية والصافية خلال السنوات العشر الماضية، كما يتضح من الجدول ١ أدناه:

## الجدول ١

## أرقام الإيرادات السنوية لمكتب خدمات المشاريع من فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٤ إلى فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

فترة السنتين	تقديرات الميزانية المتوقعة ملايين دولارات الولايات المتحدة	إجمالي الإيرادات (الفعليه) ملايين دولارات الولايات المتحدة	صافي الإيرادات (الفعليه) ملايين دولارات الولايات المتحدة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٨٨,٠	١١٨,٧	١٠٢,٢
٢٠٠٧-٢٠٠٦	١٠٨,٧	١٢٥,٩	١٠٩,١
٢٠٠٩-٢٠٠٨	١٣٣,٣	١٥٨,٦	١٣٥,٢
٢٠١١-٢٠١٠	١٤٠,١	١٦٨,٠	١٥٠,٢
٢٠١٣-٢٠١٢	١٤٨,٧	١٥٤,١	١٣٢,٦
٢٠١٥-٢٠١٤	١٣٩,٢		

## النقاط المرجعية والمعايير

٨ - أبلغت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تقديرات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بأن مكتب خدمات المشاريع قد حسّن نوعية وكفاءة خدماته عن طريق اتخاذ منظمات خاصة وعامة من الطراز العالمي الأول أساساً مرجعياً لأدائه. وحصل على شهادات جودة من الطراز العالمي الأول تمثلت في شهادة الآيزو (المنظمة العالمية لتوحيد المقاييس) ISO 9001 في إدارة الجودة وشهادة الآيزو ISO-14001 في إدارة البيئة، إلى جانب تقدير من كيانات تتعهد معايير عالمية في إدارة المشاريع والخدمات ذات الصلة، مثل معهد إدارة المشاريع، والمعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، والمبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي يبذلها المكتب في سعيه لتحقيق التفوق واتخاذ معايير عالمية موضوعاً أساساً مرجعياً لأدائه. وتشجع اللجنة المكتب على أن يطلع غيره من كيانات الأمم المتحدة على خبراته وأفضل ممارساته، حيثما كان ذلك مناسباً.

## الشراء

٩ - تلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفق ١ لتقديرات الميزانية أن إجراءات الشراء تشكل إحدى المهام العالمية لمكتب خدمات المشاريع. وقد أبلغت اللجنة، عند استفسارها عن نسبة حافظة مشاريع المكتب المخصصة لكيانات الأمم المتحدة، بأن الخدمات التي قدمها المكتب في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ قُدمت منها إلى تلك الكيانات نسبة ٤٧ في المائة.

١٠ - وعند الاستفسار عن القواعد المنظمة لأنشطة الشراء في مكتب خدمات المشاريع، أبلغت اللجنة بأن المكتب لديه إطار تنظيمي شامل لأنشطة الشراء منصوص عليه في نظامه المالي وقواعده المالية (الأمر التنظيمي رقم ٣). فوجه خاص، يحدد البند ١٨-٢ من النظام المالي والقواعد المالية للمكتب مبادئه العامة المتعلقة بالشراء على النحو التالي: (أ) الحصول على أفضل ما يمكن أن يشتريه الثمن المدفوع؛ (ب) الإنصاف والتراهة والشفافية؛ (ج) المنافسة الفعلية؛ (د) خدمة مصالح المكتب وعملائه على الوجه الأمثل. كما أفاد المكتب بأن إطاره التنظيمي يتسق مع مبادئ الشراء التي تتبعها كيانات الأمم المتحدة وأنه أصدر توجيهات سياساتية مستفيضة للاستخدام العملي. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن المكتب سيواصل مواءمة سياساته وأنشطته المتعلقة بالشراء مع سياسات وأنشطة كيانات الأمم المتحدة. وترى اللجنة كذلك أن على المكتب، عند عمله في إطار من الشراكة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، أن ينتهج السياسات المنظمة لأنشطة الشراء في الأمانة العامة.

#### مراكز الخدمات

١١ - يرد في تقديرات الميزانية أن المكتب يعترم، حيثما أمكن، إنشاء مراكز خدمات علمية لتحقيق وفورات الحجم. وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المكتب يقوم، قبل إنشاء مركز خدمات عالمي لتقديم خدمات المعاملات، بإجراء تقييم لفعالية المركز من حيث التكاليف على المدى الطويل وذلك بمراعاة عوامل ذات صلة، من قبيل الخدمات المقرر تقديمها، والكفاءات المتاحة في أسواق شتى، ومدى توافر نظم تكنولوجيا المعلومات، واحتمال تحقيق مكاسب في الكفاءة عن طريق التخصص، وتكاليف العمالة المحلية. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب لديه مركز خدمات واحد في بانكوك يقوم على تجهيز معاملات في مجال الموارد البشرية. وتشجع اللجنة الاستشارية المكتب على الانتفاع بالدروس المستفادة لدى مراكز خدمات كيانات الأمم المتحدة الأخرى.

#### الوظائف والموظفون

١٢ - يبلغ عدد الوظائف المقررة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ما مجموعه ٣٠٢ وظيفة مقابل ٣٦٦ وظيفة كانت مقررة في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/OPS/2013/6)، الجدول ٢). وأسفرت إعادة تنظيم الهيكل العالمي للمكتب عن تخفيض عدد الموظفين في النصف الأول من عام ٢٠١٣، ونتيجة لذلك فإن العدد المقرر للوظائف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ هو نفس عددها الفعلي في منتصف عام ٢٠١٣ (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٧).

١٣ - وتشير تقديرات الميزانية إلى أن المكتب يعتزم زيادة استخدام اتفاقات التعاقد الفرد بالنسبة للموظفين الممولين من الميزانية الإدارية. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في الإنفاق المقترح على الخبراء الاستشاريين تبلغ ٥,٩ ملايين دولار أو ١٧,٤ في المائة (المرجع نفسه، الفقرة ١١٠). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، أن المكتب يستخدم بصورة متزايدة اتفاقات التعاقد الفرد، ويرجع ذلك أساسا إلى المرونة التي يحتاج إليها نموذج تسيير الأعمال القائم على التمويل الذاتي. وتستخدم اتفاقات التعاقد الفرد للاستعانة بمتعاقدين أفراد محليين أو دوليين لتقديم خدمات دعم أو مهارات متخصصة، لا يمتلكها الموظفون الدائمون في الأحوال العادية، أو لا تكون هناك حاجة مستمرة إليها في المكتب.

١٤ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن الغرض من اتفاقات التعاقد الفرد هو ضمان الامتثال لشروط الاختيار التنافسي للمتعاقدين الأفراد المعمول به في منظومة الأمم المتحدة عن طريق استخدام عقد موحد، بدلا من استخدام ست فئات للعقود كما كان يحدث سابقا. وأشار المكتب إلى أن اتفاقات التعاقد الفرد تبسط السياسات والعمليات ذات الصلة وترشدها، وتزيد من المرونة، وتختصر الوقت الذي تستغرقه إدارة العقود. وذكر المكتب كذلك أنه يستخدم، عند الاقتضاء، أنواعا أخرى من العقود في تعيين الموظفين، منها التعيينات المؤقتة، على غرار الممارسات المتبعة في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

#### المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى الانتقال الذي أجراه مكتب خدمات المشاريع من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ (DP/OPS/2011/6، الفقرة ١٠). وعند الاستفسار، قدم المكتب معلومات عن التحديات التي يواجهها في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والفوائد التي يجنيها من ذلك.

١٦ - وتمثلت التحديات الرئيسية فيما يلي: سعى المكتب إلى الانتقال إلى هذه المعايير معتمدا على ميزانية محدودة جدا؛ ولم يكن لدى كثير من الموظفين تدريب كاف على التعقيدات التقنية لتلك المعايير؛ وأدى نموذج تسيير الأعمال الذي ينفرد به المكتب بين كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى تحديات من نوع خاص، منها مثلا ما يتصل بعقود التشييد، والاعتراف بالإيرادات عموما، ومعاملة عمليات الموكل في مقابل عمليات الوكيل؛ واحتاج فريق مراجعي الحسابات الجديد الذي تولى المهمة في النصف الثاني من عام ٢٠١٢ إلى إدخال تعديلات على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل، الأمر الذي تطلب تغييرا كبيرا في افتراضات التخطيط؛ ولم يكن نظام أطلس للتخطيط المركزي للموارد مهينا على نحو كاف للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتحتوي البيانات المالية المعدة وفقا

للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تفاصيل أكثر بكثير من التفاصيل التي تحتوي عليها البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة كما أنها تتطلب إفساحات أكثر بكثير.

١٧ - وأبلغ المكتب اللجنة أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، رغم ما فيه من تحديات، له فوائد يسهل إدراكها بوضوح. كما أن اعتماد هذه المعايير يدعم الإبلاغ عن النتائج على نحو متسق وقابل للمقارنة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من المنظمات. وأدى الإلزام بالمراجعة السنوية للبيانات المالية وإبلاغ الجمعية العامة بنتائج هذه المراجعات إلى تحسين المساءلة في المكتب وأتاح تقييما أنسب توقيتا لتقديم التقارير المالية. وتشجع اللجنة الاستشارية المكتب على البناء على النتائج الإيجابية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٨ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تقديرات الميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ البالغة ١٣٩,٢ مليون دولار والتي تتألف من ١٣١,٢ مليون دولار في صورة موارد إدارية و ٨ ملايين دولار في صورة اعتمادات محتملة.

#### الاحتياطي التشغيلي

١٩ - أبلغ مكتب خدمات المشاريع المكتب التنفيذي، في تقديرات ميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (DP/OPS/2011/5)، أنه يعترض إجراء استعراض للاحتياطي التشغيلي والحد الأدنى المقرر له، بين أمور أخرى، بسبب الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتضمن النظام المالي والقواعد المالية للمكتب الأحكام المنظمة لتعهد الاحتياطي التشغيلي واستخدامه؛ وترد في الفقرات ٢ إلى ٤ من ورقة غرفة الاجتماع (DP/OPS/2013/CRP.1) معلومات أساسية موجزة عن أساس حساب الاحتياطي التشغيلي والممارسات المتصلة به التي يتبعها المكتب.

٢٠ - ومنذ أن اعتمد مكتب خدمات المشاريع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لزم إجراء تقييم لمدى ملاءمة الصيغة الحالية للاحتياطي التشغيلي. ولذلك، فقد أجرى المكتب استعراضا لاحتياطيه التشغيلي عن طريق الاستعانة بمكتب استشاري، بهدف تقييم طريقة حسابه المعمول بها حاليا وتحديد طرق بديلة لحسابه. ويرد في الفقرات ٦ إلى ١٢ من ورقة غرفة الاجتماع موجز للاستعراض الذي أجره المكتب الاستشاري. ومن بين البدائل الممكنة الأربعة التي اقترحها الاستعراض، اعتُبر اثنان معقولين وممثلين للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهما الاحتفاظ باحتياطي يمثل المصروفات الإدارية '١' لمدة ٦ أشهر أو '٢' لمدة ٣ أشهر.

٢١ - ويقترح مكتب خدمات المشاريع، مستخلصا استنتاجاته من هذين البديلين، أن يكون الحد الأدنى المناسب اللازم للاحتياطي التشغيلي مساويا لأربعة أشهر من متوسط مصروفات السنوات الثلاث السابقة في إطار ميزانية الإدارة (DP/OPS/2013/CRP.1)، الفقرة ١٤). وأخذ المكتب في اعتباره، عند اقتراح هذا المستوى لاحتياطيه التشغيلي، نتيجتين من نتائج الاستعراض الذي أجراه المكتب الاستشاري:

١' بالنظر إلى أن المشاريع تمول كلها تقريبا تمويلًا مسبقًا، فلا توجد عمليا أي مخاطر تقترن مباشرة بتنفيذ مشاريع يحتمل أن يكون لها تأثير على مستوى الاحتياطي التشغيلي؛

٢' نتيجة للانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يتعين بناء المستحقات المتصلة بالتزامات نهاية الخدمة للموظفين/المتقاعدين، في حين أنها كانت، في إطار المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة، تعتبر داخلة ضمن ما يغطيه الاحتياطي التشغيلي. ولهذا، فإنه إذا ما تم الإبقاء على الاحتياطي التشغيلي المستهدف عند مستواه السابق، ستدخل تلك الالتزامات في الحساب مرتين: إحداها عن طريق حسابات التسوية والأخرى عن طريق الاحتياطي التشغيلي.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الجدول ٣ من تقديرات الميزانية أن الرصيد الافتتاحي للاحتياطي التشغيلي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ يظهر بمبلغ قدره ٤,٣٣ مليون دولار وبمبلغ قدره ٩,٦٢ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وعند الاستفسار، قدم المكتب الأسس التي استند إليها في التوصل إلى الرقمين الواردين أعلاه لفترتي السنتين. ويذكر المكتب أن الاحتياطي التشغيلي كان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يبلغ ٣,٦٣ مليون دولار وأنه بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومراعاة كل الالتزامات المعروفة البالغة ٩,٢٩ مليون دولار، أعيد حساب الاحتياطي التشغيلي فأصبح يبلغ في شكله المنقح ٤,٣٣ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وحقق المكتب فائضا صافيا في عام ٢٠١٢ قدره ٢,٨ ملايين دولار، فازداد به فائضه التراكمي إلى ٨,١٥ مليون دولار. وجرى الاعتراف برصيد دائن قدره ٤,٢١ مليون دولار ناشئ عن تقييم اكتواري مستقل لاستحقاقات الموظفين في نهاية السنة وإضافته إلى الفائض التراكمي، مما أفضى إلى احتياطي تشغيلي كان يبلغ ٩,٦٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وذلك حسب البيان المالي الذي راجعه مراجعو حسابات الأمم المتحدة. ويفترض المكتب أن يكون صافي الإيرادات بواقع صفر في تقديرات ميزانيته

المستكملة لعام ٢٠١٣، وهو ما سيسفر عن رصيد مقدر للاحتياطي التشغيلي قدره ٦٢,٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٣ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على أن يكون الحد الأدنى اللازم المقترح للاحتياطي التشغيلي لمكتب خدمات المشاريع مساويا لأربعة أشهر من متوسط مصروفات السنوات الثلاث السابقة في إطار ميزانيته الإدارية.

---